

Distr.: General
19 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أرغويو (الأرجنتين)

المحتويات

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

البند ٣٣ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم
المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٣٤ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح
شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section,
.room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



- البند ٣٥ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*
- البند ٣٦ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)
الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/63/5/Add.9)
Add.23 و Add.28 و Add.38 و Add.40 و Add.45
و Add.48 و Add.51 و Add.53 و Add.54 و Add.57
و Add.60 و Add.61).

شأن هذا المركز أن يحقق للناس المزايا الاقتصادية والمالية التي يحتاجون إليها لإقامة مجتمع حديث وديمقراطي قادر على استثمار طاقاته بالكامل من أجل التنمية.

٥ - وغادر السيد أولارتي كولين مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٦ - وبناء على دعوة من الرئيس اتخذ السيد سيمبل (لجنة الدعم الترويجية للصحراء الغربية)، مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٧ - السيد سيمبل (لجنة الدعم الترويجية للصحراء الغربية): قال إن احترام الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ضروري للنجاح في حل أي نزاع. وأعرب عن أسفه لأن بعض الحكومات لا ترغب تماما في أن تستلهم في إجراءاتها تلك المعايير عندما يتعلق الأمر بالصحراء الغربية.

٨ - وأضاف أنه على الرغم من العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد وضع الصحراء الغربية باعتبارها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، ورغم عدم مشروعية احتلال المغرب المستمر للإقليم فإن عدة دول، ومن بينها فرنسا والولايات المتحدة تواصل دعمها لذلك الاحتلال. كذلك تتعاون عدة شركات خاصة وشركات مملوكة للدولة، عن علم، مع المغرب في استغلال الموارد الطبيعية للإقليم.

٩ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، قال إن المدافعين عن حقوق الإنسان الصحراويين خُصوا بسوء المعاملة من قبل القوات المغربية. فقد أودع كثيرون منهم "السجن الأسود" سيء السمعة في العيون، حيث يتعرضون لضروب مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان تشمل الضرب والتعذيب والاعتصاب.

١٠ - أضاف أن مصير هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان مهما للغاية لنجاح جهود الأمم المتحدة السلمية في الصحراء

١ - بناء على دعوة رئيس اللجنة، جلس السيد أولارتي كولين (الرئيس السابق للجماعة المستقلة لجزر الكناري) إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢ - السيد أولارتي كولين (الرئيس السابق للجماعة المستقلة لجزر الكناري): قال إن الصحراويين الذين يعيشون في ظل الحكم المغربي أفضل حالا بكثير من اللاجئين في مخيمات اللاجئين في تيندوف. ولهذا السبب بالذات ظلت جزر الكناري لسنوات طويلة تعتمد في ميزانيتها مساعدة إنسانية كبيرة لسكان تلك المخيمات.

٣ - وأضاف أن تحول إسبانيا من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، الذي تزامن مع تخليها عن الصحراء الغربية، كان تحولا سلميا لأن جميع قواها السياسية والاجتماعية تمكنت من التخلي عن مطالب ومواقف مشروعة لصالح الشعب الإسباني ككل. وبالمثل، فإن جبهة البوليساريو والمغرب بحاجة إلى تقديم تضحيات هامة كي يتسنى لهما حل النزاع بينهما بطريقة سلمية من أجل جميع الصحراويين.

٤ - وقال إن من الحلول الممكنة أن يعطى للصحراء الغربية مركز الارتباط الحر لأن من شأن ذلك أن يمنح السلطات الواسعة التي تأتي مع الحكم الذاتي الكامل. ومن

الأساليب المختلفة لتنفيذ الحق في تقرير المصير حسبما هو مبين في شتى قرارات الجمعية العامة، ولا سيما القراران ١٥٤١ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (١٩٧٠).

١٦ - وقال إن من شأن الخطة المغربية للحكم الذاتي في إطار اتحاد فيدرالي مع المغرب الكبير أن تسمح للناس بالحفاظ على هويتهم وتمنحهم السلطات الإدارية التي يحتاجونها لحكم أنفسهم بأكثر الطرق الممكنة كفاءة. ثم إنها تجنب العالم حريقا جاثما يمكن أن تكون له عواقب كارثية، بالنظر إلى الحالة العالمية الراهنة.

١٧ - ودعا مؤيدي الحلول التقليدية لمسألة الصحراء الغربية، وهي بالتحديد الاستقلال أو التجزئة، إلى التفاوض انطلاقا من نظرة واقعية للأمور ومن استعداد لتقبل توافق الآراء والحلول الوسط بغية التوصل إلى حل سياسي يحفظ وحدة الشعب الصحراوي والسلامة الإقليمية للمغرب.

١٨ - وغادر السيد روييفيا مقعده إلى طاولة مقدمي الالتزامات.

١٩ - وبناء على دعوة الرئيس اتخذت السيدة باحايوب (جمعية حماية الأسرة) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتزامات.

٢٠ - السيدة باحايوب (جمعية حماية الأسرة): قالت إن الوقت قد حان لفك الاقتران بين العنصرين السياسي والإنساني للتراث في الصحراء الغربية. فما دام مجلس الأمن يواصل السعي إلى حل سياسي دائم، ينبغي أن يسمح للاجئين في مخيمات تندوف باختيار ما إذا كانوا يرغبون في العودة إلى المغرب أو الإقامة في مكان آخر. فبينما منحت الحكومة الجزائرية نحو ٤٠٠٠ لاجئ فلسطيني الحقوق نفسها تقريبا التي تمنح للجزائريين، فإنها رفضت إصدار وثائق سفر للاجئين الصحراويين.

٢١ - وأضافت أن المنظمات الدولية التي تساعد اللاجئين في مخيمات تندوف تعمل في الظلام، لأنها غير متيقنة من عدد

الغربية لأنهم يساهمون في إنجاز مهمة المنظمة بما يبذلونه من نشاط في التشجيع السلمي على تنفيذ قراراتها. كما أنهم يتعرضون بتعريض أرواحهم للخطر دفاعا عن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وحرمة الحدود الموروثة من العهد الاستعماري، يرسمون أسس التعايش السلمي في المستقبل بين الصحراء الغربية التي انتهى استعمارها، والمغرب.

١١ - وقال إن إنهاء احتلال الصحراء الغربية يستلزم من جميع الحكومات والمنظمات أن تمارس الضغط على المغرب للوقوف الفوري لقمعها للصحراويين ولاحترام حقوق الإنسان وإنهاء حصارها الفعلي للإقليم.

١٢ - وغادر السيد سيمبل مقعده إلى طاولة مقدمي الالتزامات.

١٣ - وبناء على دعوة الرئيس اتخذ السيد روييفيا (من جامعة عمر بونغو) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتزامات.

١٤ - السيد روييفيا (جامعة عمر بونغو): قال إنه بالنظر إلى رؤية الاتحاد الأفريقي بقيام "ولايات متحدة أفريقية"، فقد آن الأوان للنظر إلى المسألة الخاصة بالصحراء الغربية من منظور جديد. وبينما لا يوائم اقتراح الحكم الذاتي المغربي النموذج التقليدي لإنهاء الاستعمار، فإنه يتمشى مع الرؤية القائلة بقيام "أفريقيا موحدة". ولم تكن المغرب في أي وقت من الأوقات سلطة استعمار بل كانت دائما أول بلد أفريقي يطلب وضع الصحراء الغربية على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يتعين إنهاء استعمارها.

١٥ - وأضاف أنه لما كانت للمعادلة التقليدية لتقرير المصير التي ينتج عنها الاستقلال وإقامة دولة ذات سيادة لم تعد سارية في سياق العولمة، فإن الخطة تطالب بإقامة علاقة اتحادية بين المغرب والصحراء الغربية تحترم خصائص كل من الشعبين. كذلك يراعي الاقتراح المغربي، وهو اقتراح عملي يتفق مع المفاهيم المعاصرة للإقليم وكيونة الدولة، تطور فهم

مقيدة في المخيمات التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو كما لا يزال مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان يتمتعون بالإفلات من العقوبة، وأشار إلى أن وجود منشآت عسكرية في مخيمات اللاجئين لا يتفق والغرض من تلك المخيمات وأن اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سبق لها في عام ١٩٨٧، أن حثت الدول التي لديها لاجئين على أن تبذل قصارى جهدها لضمان الحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين.

٢٧ - وأضاف أن المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشترط على أي منظمة تتخبط في مساعدة اللاجئين أن تحدد وتسجل اللاجئين الذين تحميهم. ورغم تلك الاشتراطات لم يحدث أن وجدت عملية تسجيل مستقلة ذات مصداقية في المخيمات، وظل عدد اللاجئين يقدم دائما من الجزائر.

٢٨ - ولذا فهو يطالب اللجنة الخاصة بأن تمارس ضغوطا على الأطراف المعنية بتنفيذ تعداد موثوق وموضعي لضمان تلقي اللاجئين المساعدة المناسبة واستمرار الحماية؛ وأن تتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية للم شمل الأسر الالاجئة وإعلام اللاجئين في مخيمات تندوف بحقوق الإنسان الأساسية بالنسبة لهم.

٢٩ - وغادر السيد كامبرون مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٣٠ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد بنتو لايت (المنبر الدولي لحقوقيي تيمور الشرقية) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٣١ - السيد بنتو لايت (المنبر الدولي لحقوقيي تيمور الشرقية ومؤسسة تقرير المصير للصحراء الغربية): قال إن المغرب تواصل تحدي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن

اللاجئين هناك على وجه التحديد. فالأرقام الوحيدة المتاحة هي التي تقدمها السلطات الجزائرية التي تصر على أن الأعداد ظلت بلا تغيير عند ١٥٠.٠٠٠ لاجئ منذ بداية النزاع ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن العدد الحقيقي للاجئين يقرب من ٩٠.٠٠٠ لاجئ.

٢٢ - وقالت إنه ليس سرا أن الجزائر تبالغ في العدد لكلي تدعم مصداقية جبهة البوليساريو وتبقي على التوترات الإقليمية في مستوى مرتفع والواقع أن أغلبية الصحراويين سواء أكانوا في مخيمات تندوف أم في المغرب، يعارضون جبهة البوليساريو. ولما كان المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية قد اقترح، وفقا لوكالة رويتر للأخبار، أن قيام أي صحراء غربية مستقلة ليس اقتراحا سليما فإنه يبدو أن الطريقة الوحيدة لضمان تمكن شعب الصحراء الغربية من التصرف في شؤونه هي الاقتراح المغربي للحكم الذاتي. ولذا فهي تطالب المجتمع الدولي بضمان استمرار المفاوضات الجارية بين الطرفين.

٢٣ - وغادرت السيدة باحايحوب مقعدها إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٤ - وبناء على دعوة من الرئيس اتخذ السيد كامبرون (العمل العالمي من أجل اللاجئين (النرويج)) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٥ - السيد كامبرون (مؤسسة العمل العالمي من أجل اللاجئين (النرويج)): قال إن منظمته لديها أدلة على حدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف ولذا فهو يطالب بإجراء تحقيق في الظروف السائدة في تلك المخيمات.

٢٦ - وأشار إلى أنه طبقا لتقرير صدر مؤخرا عن منظمة العفو الدولية لا تزال حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات

- ٣٦ - وغادر السيد بنتو لايت مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.
- ٣٧ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد سوروتا ليسيرس (جامعة بايس باسكو) (جامعة شعب الباسك) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.
- ٣٨ - السيد سوروتا ليسيرس (جامعة بايس باسكو) (جامعة شعب الباسك): أشار إلى أن المغرب باعتباره سلطة احتلال في الصحراء الغربية، ينتهك القانون الإنساني الدولي. ثم إن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية قد أكد في عام ٢٠٠٢ أن المغرب ليست السلطة القائمة بالإدارة بما يجعل استغلالها للموارد الطبيعية للإقليم غير مشروع. وقد سلمت الأمم المتحدة بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وممارسة ذلك الحق عن طريق استفتاء هي الطريقة الوحيدة التي تنهي ذلك النزاع.
- ٣٩ - وأضاف أن مجلس الأمن أقر قبل ثمانية عشر عاما خطة التسوية التي طالبت بإجراء استفتاء على خيارين مبينين في بطاقة الاقتراع: الاستقلال أو الاندماج. ومع ذلك، أدت الجهود المغربية الرامية إلى عرقلة استقلال الصحراويين إلى عدم الاعتراف بالخطة. ولئن كانت خطة بيكر التي تبعت ذلك نصت على إجراء استفتاء وفق شروط أقرب كثيرا إلى رضا المغرب، التي يزيد عدد مستعمراتها في الإقليم عن عدد الصحراويين بقدر كبير ومن حقهم المشاركة، عادت الحكومة المغربية مرة أخرى إلى تعطيل الاستفتاء وانسحبت من المفاوضات.
- ٤٠ - وتابع قائلاً إن جبهة البوليساريو قدمت عددا لا يحصى من التنازلات التي شملت التنازل عن حقها في الكفاح المسلح، ومع ذلك دأبت المغرب على التلاعب بالعملية السلمية لتحاشي إجراء الاستفتاء. وبموجب خطة التسوية التي تم التفاوض عليها بحرية بين الطرفين ووافق عليها بشأن الصحراء الغربية وانتهاك القانون الدولي بمنأى عن أي عقاب.
- ٣٢ - وأضاف أن القانون الدولي يعتبر الالتزام بعدم إعاقه حق الشعب المستعمر في تقرير المصير من القواعد الآمرة، وهو مبدأ قانوني أساسي إلى الحد الذي لا يسمح معه بأي استثناءات. كذلك فإن التزام الدول بالامتناع عن التعذيب من القواعد الآمرة أيضا. وقد انتهكت المغرب القاعدتين.
- ٣٣ - وقال إنه بعد أن التزمت المغرب بإجراء استفتاء حول تقرير المصير، نكثت عهدها متذرة بصعوبات في تحديد عدد من يحق لهم التصويت. ومع هذا يبدو أنها لا ترى عقبات عندما يكون الخيار الوحيد بشأن الاستفتاء هو خطتها للحكم الذاتي.
- ٣٤ - ومضى يقول إن السلطات المغربية حاولت وصف الكفاح الصحراوي من أجل تقرير المصير بأنه غير مشروع، بل إنها أطلقت عليه اسم الإرهاب. وهذا اتهام مضحك، إذ أن الصحراويين تقيدوا تماما بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩١، رغم أن وقف إطلاق النار هذا كان جزءا من خطة الحكم الذاتي التي لم تُنفذ على الإطلاق.
- ٣٥ - وأشار إلى أن بعض مقدمي الالتماسات المؤيدين للموقف المغربي طالبوا بإنشاء محكمة مخصصة للتحقيق في الجرائم المرتكبة، وقال إن الشاغل الأول لمحكمة من هذا القبيل ينبغي أن يكون الجرائم المرتكبة في الصحراء الغربية التي تحتلها المغرب. وواضح أن الاقتراح لم يكن مخلصا لأن المغرب قد عارضت إصدار تقرير من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية التي تحتلها المغرب، وعارضت التوسع في ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كي تشمل حقوق الإنسان.

- ٤٦ - وأضاف أن أغلبية المواطنين الصحراويين الذين يعيشون في الجزائر محرومون من معظم الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، ويشهد على ذلك عدم وجود أي وصف من المصادر الأصلية للأحوال المعيشية في مخيمات تندوف على شبكة الإنترنت. وعلاوة على هذا، فبينما يستطيع الصحراويون الذين يعيشون في جنوب المغرب المشاركة بحرية في العملية الانتخابية، فإن نظرائهم في الجزائر لا يعرفون حتى مجرد ما تعنيه حجرة الاقتراع.
- ٤٧ - وغادر السيد خيمينيس مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.
- ٤٨ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد باستاغلي مقعداً إلى طاولة مقدمي الالتماسات.
- ٤٩ - السيد باستاغلي: قال إنه على الرغم من إعادة تأكيد الأمم المتحدة مرارا على مسؤوليتها إزاء شعب الصحراء الغربية، فإنها لم تتمكن من ضمان ممارسة الصحراويين لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. كذلك عجزت اللجنة عن الوفاء بالتزامها المحدد بحماية مصالحهم ورفاههم. وما يدل على النقص الصارخ في المعلومات المستقلة بشأن الصحراء الغربية وفي الدعوة المتصلة بها في الأمانة العامة، هي التقارير المنوَّمة التي تُقدَّم إلى اللجنة، والمناقضة للمعلومات الكثيرة التي تقدمها الدول القائمة بإدارة بشأن الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي.
- ٥٠ - وأضاف أنه نظرا لعدم وجود سلطة شرعية تقوم بإدارة الصحراء الغربية، فقد أصبح من واجب اللجنة الوفاء "بالثقة المقدسة" المنصوص عليها في الميثاق، بصرف النظر عن تعثر العملية السياسية. وفي ذلك السياق، ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة المعنية ضمان توفير معلومات مستقلة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الصحراوي - أيا كان مكان إقامته - وكذلك عن مجلس الأمن، لا توجد ثمة حاجة إلى أي اتفاقات جديدة. ورغم عدم قدرة المجلس على فرض حل نهائي، لا يوجد ثمة شك في أن القانون الدولي في جانب الشعب الصحراوي.
- ٤١ - وأضاف أن خطة الحكم الذاتي التي اقترحتها المغرب لا تتماشى مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وإذا فرض أن قبل الصحراويون هذه الخطة وعادوا إلى أراضيهم بتلك الشروط، فإن النزاع سيصبح مسألة داخلية داخل المغرب وسيتفجر الحماس الوطني الصحراوي ويتحول إلى احتجاجات.
- ٤٢ - وفي الختام، حث اللجنة على مواصلة التشجيع على إنهاء استعمار الصحراء الغربية رغم الضغوط المغربية، وأشار أيضا مع الأسف إلى وجود مسؤولين مغربيين في الجلسة قدمت إسبانيا ضدهما اتهامات بجرائم ضد الإنسانية.
- ٤٣ - وغادر السيد سوروتا ليسيرس مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.
- ٤٤ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذ الصحفي السيد خيمينيس مقعداً إلى طاولة مقدمي الالتماسات.
- ٤٥ - السيد خيمينيس: تكلم بصفته الشخصية، فقال إن المجتمع الصحراوي - الذي هو بحكم التعريف مغربي - يطالب بتقسيم واضح بين الذين يعارضون القهر الجزائري باعتباره أداة لإجراء سياسي، والذين لا يرغبون في ذلك. فبعد مرور ثلاثين عاما على تشكيل الصحراء على أنها جزء من المغرب، لا يزال الحلف السياسي الذي يُرمز له بالمسيرة الخضراء أملا لم يتحقق بسبب الضغوط من البلدان المجاورة. فلا بد من التزام الجميع التزاما صارما بالمبادئ الأخلاقية بصرف النظر عن أي اعتبارات سياسية. فقد يجبر ذلك الالتزام الجزائر على التخلي عن دعمها لإقامة دولة خيالية في الجنوب، لأن ذلك التأييد أطال فترة معاناة المغاربة الذين يعيشون في المحافظات الجنوبية.

سببا في الإطاحة بكومة موريتانيا مؤخرا. كذلك أخذت أنشطة الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإرهابية تزداد في المغرب. وأصبح على الأمم المتحدة أن تتصرف لمنع ظهور تحالف بين الإرهاب والمخدرات كما حدث على نطاق واسع في كولومبيا، ويجب أن تراعى أن المشاكل المغربية يمكن أن تكون لها تداعيات في المنطقة بأسرها.

٥٦ - وغادر السيد مورياس غوميث مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٧ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد دياللو (مركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية في داكار) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٨ - السيد دياللو (مركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية في داكار): قال إن اللجنة فشلت في إحراز تقدم كبير نحو حل مشكلة الصحراء الغربية بسبب عدم فهمها للمسألة. فالصحراء الغربية جزء من المغرب منذ القدم. وينبغي النظر إلى المسألة، لا من حيث إنهاء الاستعمار، بل من حيث الحكم الذاتي، ومن هنا تتضح الحكمة من وراء المبادرة المغربية التي قدمت نموذجا جديدا لإدارة العالمية لا بد أن يكون له تأثير إيجابي على المنطقة بأسرها وفي كل القارة الأفريقية.

٥٩ - وحث اللجنة على الالتفاف حول المقترح المغربي الذكي بوصفه وسيلة للتحرك نحو إيجاد حل دائم لمسألة الصحراء الغربية.

٦٠ - وغادر السيد دياللو مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٦١ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذت السيدة أو كسالامي (منظمة الأمل - YAKAARE-REDHRIC) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

القضايا المتصلة بالحكم وحقوق الإنسان؛ وإحالة المعلومات إلى الأمم المتحدة وسائر الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة؛ ومناصرة الحقوق الاقتصادية وحقوق الإنسان الأساسية للشعب الصحراوي سعيا إلى التوصل إلى حل منصف؛ ووضع وتنفيذ برنامج لمساعدة الشعب الصحراوي.

٥١ - وتساءل عما إذا كان نهج عدم التدخل الذي تتبعه الدول الأعضاء والأمانة العامة حاليا، مهما كان قائما على حسن نية، قد عطل في الواقع السعي من أجل حل عادل ودائم في الصحراء الغربية. وأوضح أن المنظمة بمقدورها، عن طريق تقديم ما يلزم من معلومات ومساعدة وقيامها بما يلزم من نشاط في مجال الدعوة، أن تحول دون تحول الاستياء المتنامي إلى قلاقل مدنية وصراع مسلح، وأن توفر للعملية السياسية بيئة لصنع القرار تتسم بمزيد من الاستنارة والانفتاح.

٥٢ - وغادر السيد باستاغلي مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٣ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد مورياس غوميث (جماعة الحكم الذاتي في مدريد) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٤ - السيد مورياس غوميث (جماعة الحكم الذاتي في مدريد): أعرب عن قلقه إزاء تدفق أشخاص لا يحملون الوثائق المطلوبة إلى إسبانيا من شمال أفريقيا، ملاحظا أن من العوامل التي تسهم في هذا الوضع أن المغرب تبدد على احتلالها المكلف للصحراء الغربية موارد كان يمكن لولا هذا استثمارها في تنمية الأقاليم. هذا في الوقت الذي أصبحت فيه "صناعة الهجرة" تتغذى على يأس الناس الراغبين في دفع ما متوسطه ٩٠٠ يورو من أجل مقعد في سفينة مكتظة.

٥٥ - وأضاف قائلا إن تصاعد السخط والبؤس الاجتماعيين يفاقم التوترات في كل أنحاء شمال أفريقيا وكان

- ٦٢ - السيدة أوكسالامي (منظمة الأمل - الشبكة الأوروبية - الأفريقية للتنمية المتكاملة وحقوق الإنسان والعلاقات بين الثقافات YAAKAARE-REDHRIC): قالت إن من الصعب فهم واقع مخيمات اللاجئين في تندوف فهما كاملا دون زيارتهما. فلا توجد حرية تعبير على الإطلاق في تلك المخيمات وجميع الأنشطة، وخاصة الزيارات التي يقوم بها الأجانب تراقب وتخضع للتنظيم الصارم وتدقق بكل التفاصيل. وفي عام ١٩٨٨، ثار آلاف من اللاجئين في مخيمات تندوف؛ وردت السلطات على ذلك بالضرب والتعذيب، كما اختفى بعض الأشخاص. ويعترف المسؤولون الصحراويون الآن بأن الرد كان "مفرطا".
- ٦٣ - وأضافت أنه بعد التأكد من أن المساعدات الغذائية المقدمة من أجل اللاجئين الصحراويين تُحوّل وجهتها بمعرفة السلطات بالمخيم اتخذ مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدة الإنسانية تدابير لردع هذا التزوير.
- ٦٤ - وقالت إن اللجنة الدولية لأسرى تندوف حثت اللجنة الرابعة منذ ثلاث سنوات على بدء تحقيق في مصير الأسرى المغاربة الذين شوهوا آخر مرة في مخيمات تندوف للاجئين، كما طالبت بتعويض الأسرى وأسراهم. وللأسف لم يتخذ أي إجراء في ذلك الصدد. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومة المغربية عوضت كل جنودها الذين أعيدوا إلى الوطن.
- ٦٥ - كذلك أعربت المتحدثة عن القلق العميق إزاء مصير الأسرى الموريتانيين وضحايا التعذيب وإزاء حالة جميع الصحراويين المدنين، ولا سيما العبيد لدى جبهة البوليساريو. وأشارت إلى أن مجتمع المخيم لا يزال منكوبا بالرق بما ينتج عنه من عنصرية ضد السود إلى جانب التحامل على أساس الانتماء القبلي.
- ٦٦ - وأخيرا قرأت مقتطفا من نشرة صحفية عن إلقاء قوات أمن البوليساريو القبض في عام ٢٠٠٧ على صحفيين أستراليين اكتشفا وأبلغا عن الممارسة الجارية للرق في مخيمات تندوف.
- ٦٧ - وغادرت السيدة أوكسالامي مقعدها إلى طاولة مقدمي الالتماسات.
- ٦٨ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذت السيدة دوريجني مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.
- ٦٩ - السيدة دوريجني: تكلمت بصفحتها الشخصية فلاحظت أن شعب الصحراء الغربية الذي يعاني من المعاملة المغربية الوحشية ينبغي أن يكون حرا في عيشه في دولة تختار أغليبتها من تمثيلها، ومع هذا فالقانون الدولي الذي يسمح بحدوث ذلك لم يطبق منذ أن تخلت إسبانيا عن مسؤولياتها في الصحراء الغربية ومنذ الاحتلال العسكري المغربي للإقليم بحجة السيادة التي قضت محكمة العدل الدولية بأنها لا أساس لها.
- ٧٠ - وأضافت أن المغرب أجبرت العالم على الاعتقاد بوجود أن تكون جزءا من التصويت الصحراوي على تقرير المصير برعاية الأمم المتحدة. وظلت تتدخل باستمرار في الوقت نفسه في عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وذلك بالسعي إلى تضخيم قوائم المصوتين المغاربة الذين يُظهرون أنهم صحراويون؛ وبمجرد أن أدركت أنها لا يمكن أن تفوز في التصويت، رفضت الاعتراف بالاستقلال كأحد الخيارات. وأصبحت المغرب، المحتل غير الشرعي المعروف بانتهاك حقوق الإنسان للصحراويين وسارقة الموارد الطبيعية للإقليم، تقترح الآن "خطة حكم ذاتي" على أنها هي البديل.
- ٧١ - وقالت إن المبعوث الخاص الجديد للأمين العام سيكون عليه أن يتأكد من أن الصحراء الغربية تحررت من

للشباب من أصل أوروبي، ولا يملكون الدرجات العلمية التي تقدمها المدارس النخبوية المستوحاة من النموذج الفرنسي، أصبحوا عاجزين عن إيجاد فرص عمل؛ وهذا شجع أيضا على الانحراف. وبعد ١٥٥ سنة من الاستعمار لا يوجد إلى الآن محام واحد من الكانك في نومييا؛ وهناك ثلاثة أطباء وعشرات قليلة من المهندسين وقاض واحد فقط وأستاذ جامعي واحد.

٧٦ - زاد على ذلك قوله إن الوكالة المعنية بجائزة الأراضي المنشأة بموجب اتفاق نومييا لتمكين الكانك من شراء عقارات في الضواحي لا تجد التمويل الكافي. وتضع المضاربة العقارية ملكية العقارات في غير متناول معظم الكانك، مما يوجد شكلا جديدا من أشكال الاستعمار ويحول بين الكانك وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي الذي يستحقونه.

٧٧ - ومضى يقول إن الكانك، بعد أن عانوا من التلوث الناجم عن مختلف الصناعات في الإقليمي منذ الثمانينات - وهم حسب التقاليد والمعتقدات يحترمون البيئة - أصبحوا يكافحون لإنقاذ البلد بإصرارهم على احترام قواعد مكافحة التلوث التي يمكن أن تقي من تغير المناخ وتشجع التنوع البيولوجي. فينبغي للحكومة الفرنسية أن تساعد في ذلك.

٧٨ - وأشار إلى أن مستقبل شعب الكانك هو من مسؤولية اللجنة، وطلب منها مساعدة الكانك في طي صفحة الاستعمار بكرامة. وقال إن مجلس الشيوخ العربي يدعو اللجنة إلى أن توفد بعثة لزيارة كاليدونيا الجديدة، مثلما فعلت في عام ١٩٩٩، ويعرض استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية المقبلة للأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار.

٧٩ - وغادر السيد بوانيهوا مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

الحكم الاستعماري المخزي. فلا يكثر أن يكون القانون على هذه الدرجة من الوضوح وتكون الفرصة لصنع التاريخ سانحة إلى هذا الحد.

٧٢ - غادرت السيدة دوريجني مقعدها إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/63/6 و Add.1)

٧٣ - بناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد بوانيهوا (مجلس الشيوخ العربي في آجي - آرو) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٧٤ - السيد بوانيهوا (مجلس الشيوخ العربي في آجي - آرو): أشار إلى أن مجلس الشيوخ العربي الذي هو عضو فيه تأسس بموجب اتفاق نومييا لحماية هوية الكانك التي ستكون الركن الأساس لدولة كاليدونيا الجديدة في المستقبل. واستعرض العقبات الأساسية أمام تحرير شعبه، فقال إن أهل كانك الذين كان مقررا أن يكونوا في قلب الترتيبات المؤسسية خلال فترة الحكم الذاتي الانتقالية، وجدوا أنفسهم بدلا من ذلك مهمشين، وخاصة في قطاعات أساسية من المجتمع. كما أنهم بسبيلهم إلى أن يصبحوا أقلية في بلدهم بسبب تزايد الهجرة من فرنسا المتروبولية في أعقاب التوقيع على اتفاقي ماتينيون ونومييا، رغم الوعود الفرنسية بوقف هذا التدفق. ولم يُعتمد بعد مشروع قانون لتقييد حق المهاجرين الوافدين في العمل.

٧٥ - وأضاف أنه، علاوة على هذا، فإن الفجوة الكبيرة بين أسلوب الحياة القبلي وفي المقاطعات والنموذج "التقدمي" الحديث الحضري المشكل حسب طريقة الحياة الفرنسية، تسبب في تدهور مجتمع كانك مما يؤدي إلى انتشار الانحراف والإدمان والعنف بل والانتحار بين الشباب. وأصبح شباب الكانك، وخاصة في المقاطعات، الذين لديهم مستوى تعليمي متخلف عن المستوى التعليمي

الجنسيات في مجال التعدين، إلى استنفاد الموارد التي تلزم لممارسة تقرير المصير ويهدد سلامة دولة الكانك المقبلة.

٨٤ - واستطرد يقول إن الأكثر من ذلك أن القرار الأخير للرئيس الفرنسي بإعادة تجميع جميع القوات العسكرية الفرنسية في المحيط الهادئ في كاليدونيا الجديدة بغية ضمان تواجدها في ميلانيزيا هو انتهاك لالتزام الدول القائمة بالإدارة بعدم إقامة قواعد أو منشآت عسكرية على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأصبح من المتعين على شعب الكانك كذلك أن يترقب المناورات أو التأويلات الممكنة التي يمكن أن تقوض حقه في التصويت في الاستفتاء على تقرير المصير المقرر أن يجري بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨.

٨٥ - وقال إن الجبهة تطالب بأن تجري الأمم المتحدة تحقيقا في المعاملات التي تسمح بمقتضاها فرنسا بسيطرة متعددة الجنسيات على موارد طبيعية معينة، وتحقيق أيضا في مسؤولية الجيش الفرنسي عن مذبحه أوفيا.

٨٦ - وغادر السيد واميتان مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/63/65)

البند ٣٤ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/63/23) (الفصلان الخامس والسابع))

البند ٣٥ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/63/23) (الفصلان السادس والسابع)) و (A/63/61)

٨٠ - وبناء على دعوة من الرئيس، اتخذ السيد واميتان (جبهة التحرير الوطنية الاشتراكية للكانك) مقعدا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٨١ - السيد واميتان (جبهة التحرير الوطنية الاشتراكية للكانك): تكلم بوصفه ممثلا للجبهة وبوصفه مستشارا خاصا لرئيس مجلس الشيوخ العرقي فقال إن حركته السياسية تمثل دولة الكانك الناشئة استعدادا لانتخابات المقاطعات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٩. غير أن فرنسا لا ترغب في استقلال كاليدونيا الجديدة وتفعل كل ما يمكن لمنعها من تحقيق سيادتها، وتفضل على ذلك إبقائها ضمن الفلك الفرنسي والأوروبي. وتضع فرنسا دائما مصالحها فوق مصالح شعب كاليدونيا الجديدة وتغلب دستورها على قواعد الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار.

٨٢ - وأضاف أن جبهة التحرير الوطنية الاشتراكية للكانك، شأنها شأن مجلس الشيوخ العرقي، تصر دائما على التنفيذ الصارم لاتفاق نومييا؛ ومع ذلك توقفت عملية إنهاء الاستعمار الآن واستبعد الكانك بشكل شبه كامل من العملية ولا يزال الشعب مهمشا اقتصاديا ومهنيا. وإضافة إلى هذا فإن الهجرة الجماعية الوافدة من فرنسا المتروبولية إلى المحافظات الجنوبية بشكل رئيسي تثير شبح الانفصال عن المستوطنين الأوروبيين، وهم الأغلبية في الجنوب.

٨٣ - واستطرد قائلا إن ذلك يضاف إليه استمرار الاستنزاف الطويل الأمد المكثف للموارد الطبيعية رغم أن شعب الكانك، من خلال تمثيله المعتاد في مجلس الشيوخ وتمثيله السياسي في الجبهة ظل دائما يدافع عن المبدأ القائل إن الشعب هو السيد وينبغي أن يكون المستفيد من ثرواته الطبيعية. وعلى عكس أحكام اتفاق نومييا، يؤدي الاستغلال الاستعماري المستمر للموارد الطبيعية لكاليدونيا الجديدة، ولا سيما من خلال المشاريع الفرنسية الكبيرة والمتعددة

وينبغي أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى تسوية مقبولة على نحو متبادل ومتفاوض عليها وسلمية تتيح تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

٩١ - وأنهى كلامه قائلاً إن شعب فلسطين وشعب جامو وكشمير ينتظرون لعقود طويلة أن يمارسوا حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. والحل السلمي لتلك القضايا الأساسية ضروري لتحقيق السلام والاستقرار والتقدم في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. فبالنسبة لفلسطين، لا تزال الآمال معلقة على عملية أنابوليس التي توخت التوصل إلى معاهدة سلام بحلول عام ٢٠٠٨. كما أن هناك عملية سلام متعددة العناصر جارية بين الهند وباكستان اللتين اتفق قادتهما مؤخراً على عدة تدابير لتعزيز الحوار البناء بشكل متزايد من أجل التوصل إلى حل سلمي لمسألة جامو وكشمير.

٩٢ - السيد غريغوار (دومينيكا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فقال إن المنطقة لا تزال على التزامها الشديد بالمساعدة على كسر الجمود في عملية إنهاء الاستعمار، ولا سيما في حالة الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ. وأعرب عن خيبة أمله لأن شعوب الأقاليم المتبقية الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تزال محرومة من تقرير المصير، ومن ثم العدالة في القرن الحادي والعشرين.

٩٣ - وأضاف أن مقترحات عديدة قد قدمت من الدول الأعضاء والأقاليم المستقلة ذاتها على مدى عقدين من أجل تنشيط عملية إنهاء الاستعمار، ولكنها لم تنفذ بعد. وبعض هذه الأنشطة المقترحة جدير بالدراسة: ومنها إنشاء فريق خبراء لدراسة الأحوال في الأقاليم المستعمرة؛ وإجراء دراسات تحليلية - لا مجرد إحصاءات أساسية ومعلومات عامة - بشأن التطورات السياسية والدستورية على الأرض في تلك الأقاليم؛ وإنشاء آليات خاصة لرصد امتثال منظومة

البند ٣٦ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/63/67)

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/63/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر)، (A/63/23/Add.1 و A/63/131)

٨٧ - الرئيس: دعا اللجنة إلى مواصلة المناقشة العامة للبنود قيد النظر.

٨٨ - السيد بوت (باكستان): قال إن التقدم المحرز في جدول أعمال إنهاء الاستعمار غير المكتمل كان بطيئاً جداً في السنوات الأخيرة بسبب عدم تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة. وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات اللجنة الخاصة بما فيها مطالبة الدول القائمة بالإدارة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتنفيذ الكامل والفعال لإعلان إنهاء الاستعمار وقرارات للأمم المتحدة ذات الصلة.

٨٩ - وأضاف أن المجتمع الدولي يجب أن يجدد التزامه بإكمال إنهاء الاستعمار. وفضلاً عن هذا فإن إنهاء الاستعمار، وتقرير المصير - الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان - أمران ضروريان لضمان الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولذا فحكومته تؤيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لجميع الشعوب التي تعيش في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وللذين يعيشون في ظل احتلال أجنبي وهيمنة استعمارية أو أجنبية.

٩٠ - ومضى يقول إن حل مسألة الصحراء الغربية سيكون لمصلحة السلام الدائم والتعاون في ذلك الجزء من العالم.

٩٦ - ومضى يقول إن مصلحة الجماعة الكاريبية في التطور السياسي والاقتصادي والدستوري للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في تحولها نحو تقرير المصير هي نتيجة منطقية، وقد ظلت الجماعة دائما تسعى إلى أن تتمكن تلك الأقاليم من الإعراب عن شواغلها في المحافل الدولية، وخاصة إزاء ترتيبات التبعية السياسية والتنفيذ غير المتساوق من الأمم المتحدة لثتى الولايات المتعلقة بإنهاء الاستعمار. فقد طالبت الجماعة، على سبيل المثال، بإعادة النظر في رفض طلب حكومة مونتيسيرات المشاركة في السوق والاقتصاد الواحد للجماعة الكاريبية؛ كما أحاطت الجماعة علما بتوصية منظمة دول شرق الكاريبي بأن تُمكن الأقاليم الكاريبية التابعة من التوقيع والتصديق على معاهدات المنظمة بنفسها، ورحبت بإنشاء مكتب تمثيل للمنظمة في بورتوريكو لتعزيز التعاون في جميع الميادين. كما أن عضوية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية المعنية بها، ومشاركتها في مؤتمرات علمية منتقاة ودورات استثنائية للجمعية العامة، كل ذلك يهيئها للحصول على الحكم الذاتي الكامل. وينبغي أن يسمح لها أيضا بالمشاركة في البرامج التقنية ذات الصلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي البرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الأرحب.

٩٧ - وقال إن الجماعة الكاريبية تحث مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نشر النتائج التي توصلت إليها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المثيرة للقلق التي ارتكبت ضد شعب الصحراء الغربية. وتؤيد الجماعة عملية المفاوضات. بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) وتشجع الأمين العام على المساعدة في التوصل إلى حل سياسي يضمن الخيار الأسلم: وهو تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

الأمم المتحدة والدول الأعضاء للولاية المتعلقة بإنهاء الاستعمار، مع إجراء تحليل لمعرفة خبراء للأقاليم الصغيرة وفق ما طلب في خطة تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار (القرار ١٣٠/٦١)؛ وتطبيق التحليل المعد عن كل حالة في كل إقليم والذي اعتمده الجمعية العامة. وتلك مجرد أمثلة للتدابير المبتكرة التي لم تنفذ قط، إما لعدم وجود تعاون من جانب الدول القائمة بالإدارة وإما لوجود مقاومة من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالتأكيد فإن قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ إنهاء فعلي للاستعمار لا يمكن أن تنحصر في التعبيرات السنوية عن تأييد المبادئ واعتماد قرارات متكررة دون إيلاء الاعتبار لتنفيذها. ولقد آن الأوان للتوصل إلى نتائج ملموسة بشكل أكبر.

٩٤ - وقال إن الجماعة الكاريبية تكرر الإعراب عن تأييدها للآليات الخاصة الواردة في خطة التنفيذ، إلى جانب إجراء تقييم دقيق للآثار المترتبة عليها في الميزانية البرنامجية. كما تؤيد الجماعة عقد حلقة دراسية للخبراء لدراسة تأثير عملية إنهاء الاستعمار التي تجريها الأمم المتحدة على الشعوب الأصلية في الأقاليم، بالاشتراك مع لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة الخاصة والمقرررين المعنيين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفق ما أوصى به المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ وهي تؤيد دعوة المنتدى الدائم مجلس حقوق الإنسان إلى تعيين مقرر خاص يعنى بحالة الشعوب الأصلية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٩٥ - وتابع قائلاً إن الأقاليم التابعة في منطقة الكاريبي هي جزء لا يتجزأ من عملية أوسع للتكامل الإقليمي، وستة أو سبعة منها أعضاء في الجماعة الكاريبية وثلاثة منها أعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي. وجميعها تشارك في المؤسسات الإقليمية الحكومية الدولية، وعدة أقاليم منها تشارك في عملة شرق الكاريبي.

لخطة عمل العقد الثاني لإنهاء الاستعمار. واللجنة الخاصة من جانبها يتعين عليها إيجاد طرق أكثر ابتكاراً واتصافاً بالطابع العملي للوفاء بولايتها على أساس تحسين التعاون مع الدول القائمة بالإدارة، والاعتراف الكامل بتطلعات ومصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٠١ - واستطرد قائلاً إن استمرار وجود الاستعمار مسألة تثير قلقاً بالغاً. فينبغي إعادة النظر في سياسات وآليات إنهاء الاستعمار في الأمم المتحدة كي تتسنى مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أن تمارس حقها في تقرير المصير ممارسة حقيقية ومنع ظهور أقاليم مستعمرة جديدة اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً. فالحجم الصغير وعدم كفاية الموارد الاقتصادية في الستة عشر إقليماً المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي تثير مخاطر تأييد التبعية الاستعمارية بذريعة عمليات العصرية والديمقراطية. وقال إن وفده يعيد التأكيد على أهمية التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في عملية إنهاء الاستعمار كشرط أساسي لأي قرار بتغيير وضعها. وتقع مسؤولية تعزيز هذا التقدم قبل ممارسة الحق في تقرير المصير على عاتق الدول القائمة بالإدارة.

١٠٢ - السيد ماهوتورا (الهند): قال إن استمرار وجود ١٦ إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي يعتبر بمثابة تذكير بأن عملية إنهاء الاستعمار لا تزال منقوصة. وهناك حاجة إلى أن يكون الإلحاح والهمة مقترنين بالحساسية والحذر لدى تناول المهمة المطلوب إنجازها؛ وينبغي أن تؤخذ الاحتياجات والظروف الخاصة للشعب في الاعتبار. فتفهم التطلعات السياسية ومراحل التنمية لشعب كل إقليم أمر بالغ الأهمية في تمكينه من تنمية هياكله السياسية والاقتصادية الاجتماعية التي يختارها؛ ويتعين تلافياً اتباع نهج "مقاس واحد يناسب الجميع" أي كانت التكلفة.

٩٨ - السيد بادجي (السنغال): قال إن على اللجنة، لدى نظرها في مسألة الصحراء الغربية أن تراعي الهدف الرئيسي وهو التوصل إلى حل عادل ودائم للتزاع. ويبدو أن الاقتراح المغربي الذي تؤيده السنغال والداعي إلى منح حكم ذاتي أوسع للصحراء الغربية طريقة واقعية ومعقولة للسماح للأطراف بالتوصل إلى ذلك الحل. وفي ضوء مواقف الجانبين التي يبدو أنها متنافية لا يمكن لغير المفاوضات المخلصة أن تؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة. بل إن هناك الآن ضرورة أكبر لأن تُظهر الأطراف المعنية ما يحتاجه الحفاظ على وتيرة المفاوضات من واقعية واستعداد لتقبل الحلول التوفيقية. وتكرر السنغال تأكيد دعمها لكل مبادرات الأمين العام الرامية إلى التوصل إلى حل دائم للتزاع، وترحب بالتوقيع على الاتفاق بين الجانبين المتعلق بترتيبات التوسع في الزيارات العائلية البرية. وينبغي تنفيذ عدد أكبر بكثير من هذه الإجراءات لإثبات أن جميع الطرق المؤدية إلى السلام لا تزال مفتوحة؛ وفي غضون ذلك، ينبغي أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء على مشروع القرار كي ترسل إشارة قوية إلى الجانبين المتخاصمين ولشعوب المنطقة التي تعاني من عواقب التزاع.

٩٩ - السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ما دام الملايين من الناس في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ما زالوا يتوقعون من المنظمة أن تساعدهم على إنهاء ويلات الاستعمار فإن قضية إنهاء الاستعمار ينبغي أن تظل على رأس الأولويات في جدول أعمال الأمم المتحدة.

١٠٠ - وأضاف أنه بينما تستحق الأمم المتحدة الثناء لعملها في ميدان إنهاء الاستعمار، فإن بعض الدول الأعضاء لا تزال تنقصها الإرادة السياسية لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الميثاق. وحث الدول القائمة بالإدارة على تقديم الدعم الكامل لجهود إنهاء الاستعمار التي تبذلها الأمم المتحدة، ودعا إلى تسريع عملية إنهاء الاستعمار كي يتسنى التنفيذ الفعال

سكان العالم لم يعودوا تحت حكم استعماري فإن من المؤسف أن يبقى ١٦ إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي. فلا معنى للعدل والحرية إن لم يكونا شاملين، وينبغي أن يعيد أعضاء الأمم المتحدة كافة تكريس أنفسهم بالكامل لتنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار.

١٠٧ - ومضى يقول إن ذلك يتطلب جهدًا تعاونيًا، ولذا تُحثُّ اللجنة الخاصة على مواصلة حوارها وتعاونها مع الدول القائمة بالإدارة. وينبغي أن تيسر هذه الدول نفسها زيارات الأمم المتحدة والبعثات الخاصة إلى الأقاليم الخاضعة لإدارتها وأن تحول المعلومات بانتظام عن الأحوال هناك بينما تفي بالتزاماتها بتعزيز تقدم تلك الأقاليم وحماية مواردها الطبيعية باعتبارها تراث شعوبها.

١٠٨ - وقال إنه رغم اعتراف الأمم المتحدة المتكرر بحق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال لا تزال الصحراء الغربية إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي. والمجموعة الأفريقية تحث جبهة البوليساريو والمغرب على مواصلة المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة وبنية صادقة بغية تحقيق حل عادل ودائم ومقبول على نحو متبادل. فليس هناك مبرر لاستمرار التأخير في استئناف المباحثات.

١٠٩ - وأضاف أن المجموعة الأفريقية تعيد تأكيد دعمها الكامل لعمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

١١٠ - السيد مبوندي (ناميبيا): قال إن الدول الأعضاء مسؤولة، في وقتنا هذا الذي يشرف فيه العقد الثاني على نهايته، مسؤولية جماعية عن ضمان استئصال شأفة الاستعمار من على وجه البسيطة بحلول عام ٢٠١٠. وناميبيا تطالب البلدان التي تدير الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بأن تسرع عملية منح الاستقلال وتقرير المصير لشعوب تلك الأقاليم، وتحث الأمم المتحدة واللجنة على ألا تدخرًا جهدًا

١٠٣ - وأضاف أنه لكي يحدث التقدم الدستوري والسياسي الحقيقي يجب أن تتوفر لشعوب الأقاليم إمكانية وصول مستمرة إلى معلومات غير متحيزة عن الخيارات السياسية المتاحة لهم. وعليه، ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تيسر الزيارات التي تقوم بها بعثات الأمم المتحدة إلى الأقاليم وينبغي للجنة الخاصة أن تواصل تنظيم حلقات دراسية إقليمية.

١٠٤ - واستطرد قائلاً إن التعاون والمرونة اللذين أبدتهما الدول القائمة بالإدارة في السنوات الأخيرة يمكن أن يشكلا أيضًا أساسًا لمساعدة اللجنة الخاصة في استنباط خطط عمل لإنهاء الاستعمار في أقاليم بعينها. وقد تعاونت نيوزيلندا تعاونًا تُشكر عليه مع اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمنطقة توكيلاو؛ وينبغي أن تحذو الدول الأخرى القائمة بالإدارة حذوها. وقال إن وفده يوافق أيضًا على أن تشكل اللجنة الخاصة آلية للاستعراض السنوي المنهجي لتوصيات محددة بشأن إنهاء الاستعمار، مع التركيز على الولاية على النحو المبين في قرارات الجمعية العامة وخطة عمل العقد الثاني.

١٠٥ - وأضاف أن ممثل باكستان أشار مؤخرًا، وبلا داع، إلى ولاية جامو وكشمير الهندية، مع أنه كان ينبغي أن يمتنع عن الإدلاء بتعليقات من هذا القبيل على شأن داخلي لدولة عضو أخرى. فتلصق التعليقات تتعارض أيضًا مع الاستنتاجات المتفق عليها والتوصيات الصادرة عن اللجنة الخاصة التي لاحظت أن البيانات من ذلك النوع لا تتفق ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومع هذا فالهند تتطلع إلى تحول عميق في علاقتها مع باكستان بما يمكن البلدين من العمل معًا في سبيل تحقيق أهدافهما المشتركة في السلام والازدهار والأمن.

١٠٦ - السيد موبوري - موييتا (كينيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إنه على الرغم من أن معظم

الاستعمار. وقال إن على المجتمع الدولي أن يساعد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تحقيق الظروف التي تمكنها من ممارسة حقها في تقرير المصير المعترف به دولياً. وشدد على إلحاحية إكمال عملية إنهاء الاستعمار وطالب الدول القائمة بالإدارة بأن تتعاون بالكامل مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في تمكين شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من بلوغ تقرير المصير. وأكد في هذا الصدد تقدير وفده للطريقة الإيجابية التي عملت بها نيوزيلندا مع اللجنة الخاصة في تحريك عملية تقرير المصير لتوكيلاو، وطالب المجتمع الدولي بمواصلة مساعدة شعب توكيلاو وغيره من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مساعدة فعلية في مواجهة التحديات التي يمثلها تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر.

١١٤ - وبالنسبة لمسألة الصحراء الغربية قال إن وفده يطالب أطراف النزاع بإبداء الإرادة السياسية والرغبة في الانخراط في حوار بغية التفاوض على القضايا الأساسية وضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من كل الأطراف.

١١٥ - وأضاف أن وفده يشدد أيضاً على أهمية البرامج الإعلامية في عملية إنهاء الاستعمار، ويطالب بتعزيز علاقات العمل بين اللجنة الخاصة وإدارة الإعلام. وقال إن مما له أهمية خاصة في هذا الصدد، بعثات اللجنة الخاصة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكذلك الحلقات الدراسية الإقليمية مثل الحلقة التي عُقدت في باندونغ، إندونيسيا، في أيار/مايو ٢٠٠٨، من حيث أنها تمكنهم من إجراء تقييمات للظروف الخاصة في كل إقليم. وينبغي كذلك تعزيز الاتصال فيما بين اللجنة الخاصة وإدارة الإعلام وإدارة الشؤون العامة بغية تحسين نشر المعلومات عن الحق في تقرير المصير في تلك الأقاليم.

في سعيهما إلى التوصل إلى نهاية سريعة للاستعمار والاحتلال الأجنبي.

١١١ - وأضاف أن ناميبيا تؤيد موقف الاتحاد الأفريقي الثابت بأن حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير ليس قابلاً للتفاوض وهو موقف زادته مصداقية فتوى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧٥ بأنه لا توجد - أو يُعترف دولياً - بأية روابط قانونية لسيادة إقليمية بين المغرب والصحراء الغربية. وفي القرار ٣٧/٣٤، أشارت الجمعية العامة إلى تواجد المغرب في ذلك الإقليم على أنه "احتلال مستمر" ودعت قرارات كثيرة لاحقة إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول على نحو متبادل عن طريق إجراء استفتاء من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. ولذا فهو يحث حكومة المغرب على إجراء الاستفتاء دون مزيد من التأخير وفقاً لخطة التسوية المتفق عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو.

١١٢ - وقال إن ناميبيا تلاحظ مع القلق تقارير انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الصحراوي، وتحث مجلس الأمن على تكليف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بأن تراقب انتهاكات حقوق الإنسان في ذلك الإقليم. ومن غير المقبول أن تواصل بعض الدول الأعضاء رفض إدراج أي ذكر لحقوق الإنسان في القرارات بشأن مسألة الصحراء الغربية. كما يساور ناميبيا القلق لأن حق شعب فلسطين في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، لا يزال بلا حل وتطالب بتنفيذ فوري لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

١١٣ - السيد مابونندو (الكونغو): بعد أن أعرب عن انضمام وفده إلى البيان الذي أدلى به ممثل كينيا باسم المجموعة الأفريقية، أشار مع القلق إلى أن العقد الثاني يقترب من نهايته دون حدوث تقدم يُذكر نحو القضاء على

١١٦ - واستطرد قائلاً إن توثيق التعاون بشكل أكبر مطلوب بين اللجنة الخاصة والدولة القائمة بالإدارة بقصد وضع برامج عمل محددة تعمم بما يناسب كل إقليم على حده من أجل تيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة وتنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار. كذلك ينبغي أن توفر الدول القائمة بالإدارة للجنة الخاصة معلومات محدثة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الأقاليم المسؤولة عنها. وينبغي أن تمتنع الدول القائمة بالإدارة عن الاشتراك في أي نشاط يتعارض مع مصالح شعوب تلك الأقاليم، وأن تضمن تنمية تلك الأقاليم مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل شعب. وفضلاً عن هذا، سيسهم توثيق الاتصالات بين اللجنة الخاصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم.

١١٧ - السيد شبار (المغرب): تكلم في نقطة نظام، فقال إن وفده يود أن ينسحب من محتوى البيان الذي أدلت به كينيا باسم المجموعة الأفريقية، لأن أعضاء المجموعة لم يستشاروا بشأنه قبل تقديمه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.